البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
حزيران 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	40

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً إيجابياً في عدد من مؤشرات القطاع الخارجي وقطاع المالية العامة أبرزها تنامي كل من الدخل السياحي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تراجع عجز الموازنة العامة خلال الثلث الأول من هذا العام. في المقابل، أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال عام 2009 وخلال الربع الأول من عام 2010، وذلك تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 2.0٪ بأسعار السوق و 3.5٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 2.3٪ و3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009 كاملاً. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.9٪ مقابل ارتفاع أقل نسبته 1.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وعلى صعيد الاستثمار، ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 283.5 مليون دولار (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,595.5 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 526.8 مليون دينار (2.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,540.1 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 333.1 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,650.3 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 618.5 مليون دينار (3.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,916.9 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2010 بمقدار 131.9 نقطة (5.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,401.6 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الثلث الأول من عام 2010 ما مقداره 30.4 مليون دينار، مقارنة بعجز مالي أكبر بلغ 325.8 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. أمّا في مجال المديونية العامة، ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 109.0 مليون دينار ليبلغ 5,900.0 مليون دينار (33.5٪ من GDP)، بينما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 46.8 مليون دينار ليبلغ 3,822.2 مليون دينار (21.7٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الثلث الأول من عام 2010 بنسبة 2.9٪ لتبلغ 1,614.7 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 9.4٪ لتبلغ 3,302.3 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 16.4٪ ليبلغ 1,687.6 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 30.2٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 37.1٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.3٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2010 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 85.9 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 85.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 264.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 186.7 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنـك المركـزي مـن العمـلات الأجنبيـة في نهايـة الخمـسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 283.5 مليون دولار (2.6٪) عن مستواه المـسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,595.5 مليـون دولار، وهـو مـا يكفـي لتغطيـة مـستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.6) شهر.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عـام 2010 بمقـدار 526.8 مليون دينار (2.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,540.1 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الخمـسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 333.1 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه المـسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,650.3 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شـهور الأولى من عام 2010 بمقدار 618.5 مليون دينار (3.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,916.9 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التـسهيلات لـدى البنـوك المرخـصة خـلال الخمـسة شـهور الأولى من عام 2010 باستثناء أسعار الفائدة علـى القـروض والـسلف، بينمـا انخفـضت أسعار الفائدة على الودائع وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2010 بمقدار 131.9 نقطة (5.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,401.6 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار 2010 بحوالي 1.6 مليار دينار (7.1٪) لتصل إلى 20.9 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

الرصيد في نهاية أيار			عام
2010	2009		2009
US$ 10,595.5	US$ 8,994.4	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,879.0
٪-2.6	٪16.1		٪40.5
20,540.1	19,113.2	السيولة المحلية	20,013.3
٪2.6	٪4.4		٪9.3
13,650.3	13,042.2	التسهيلات الائتمانية	13,317.2
٪2.5	٪0.0		٪2.1
12,330.2	11,697.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	12,041.3
٪2.4	٪-1.4		٪1.4
20,916.9	19,236.9	إجمالي ودائع العملاء	20,298.4
٪3.0	٪6.3		٪12.1
16,175.3	14,697.4	دينار	15,865.0
٪2.0	٪10.1		٪18.9
4,741.6	4,539.5	أجنبي	4,433.4
٪7.0	٪-4.5		٪-6.7
16,644.8	15,162.3	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	16,256.7
٪2.4	٪6.1		٪13.7
13,637.0	12,300.8	دينار	13,500.0
٪1.0	٪8.8		٪19.5
3,007.8	2,861.5	أجنبي	2,756.7
٪9.1	٪-4.3		٪-7.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 283.5 مليون دولار (2.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 10,595.5 مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.6) شهراً.

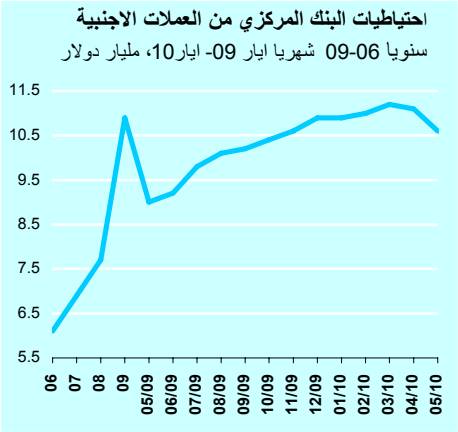

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2010 بمقدار 65.4 مليون دينار (0.3٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 20,540.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 165.3 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 526.8 مليون دينار (2.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 809.0 مليون دينار (4.4٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 458.8 مليون دينار (2.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 17,792.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 888.0 مليون دينار (5.7٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 68.0 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,747.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 79.0 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

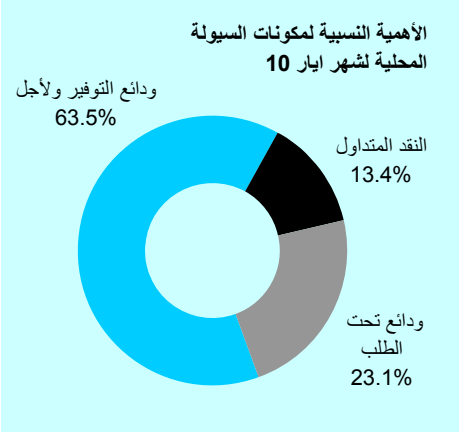

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:**

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 484.7 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 336.1 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 243.1 مليون دينار (1.4٪) وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 241.6 مليون دينار (3.8٪).

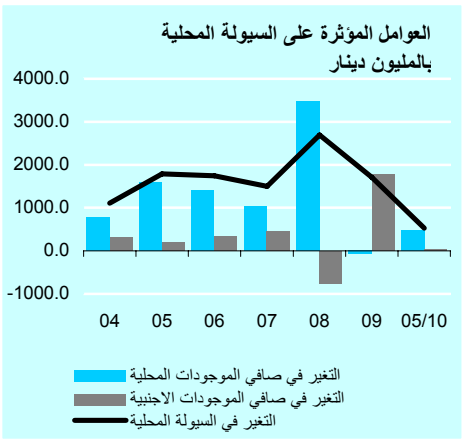

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 42.1 مليون دينار (0.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 472.9 مليون دينار (6.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى هذا الارتفاع محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 235.5 مليون دينار (64.5٪) وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 193.4 مليون دينار (11.0٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2009		تغير الرصيد كما هو في نهاية أيار 2009	تغير الرصيد كما هو في نهاية أيار 2010
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**472.9**	**42.1**
2,433.2	البنك المركزي	749.0	-193.4
-653.1	البنوك المرخصة	-276.1	235.5
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**336.1**	**484.7**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-934.8	241.6
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	-29.8	-122.4
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-905.2	363.8
2,481.8	البنوك المرخصة	1,270.9	243.1
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	174.8	46.4
159.9	الديون على القطاع الخاص	-17.0	297.4
1,691.4	أخرى (صافي)	1,113.1	-100.7
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**809.0**	**526.8**
14.7	**النقد المتداول**	**-79.0**	**68.0**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**888.0**	**458.8**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-261.5	189.1

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي وللمرة الأولى خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2009		أيار 2009	أيار 2010
4.75	إعادة الخصم	5.25	4.25
4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	5.00	4.00
2.50	نافذة الإيداع	3.00	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفائــدة علــى الــودائــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيار 2010 بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.33٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 90 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

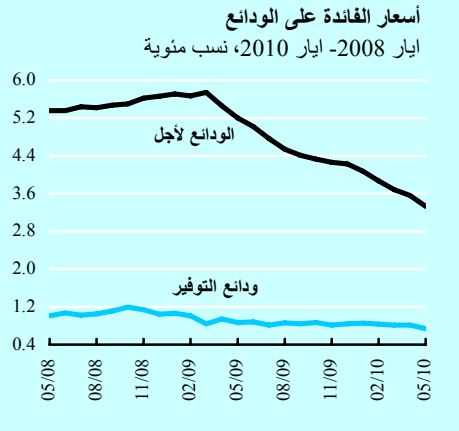

- **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيار 2010 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.74٪، منخفضاً بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **ودائع تحت الطلب**: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيار 2010 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.45٪، منخفضاً بحوالي 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

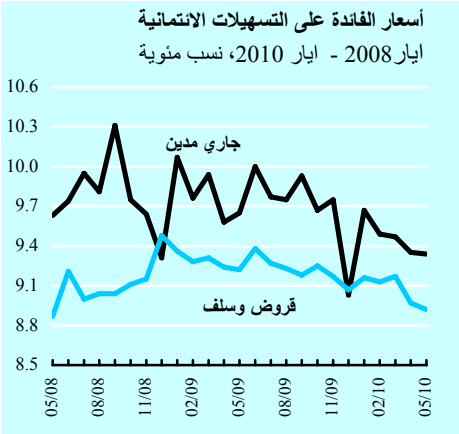

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيار 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.34٪، مرتفعاً بحوالي 31 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **الكمبيـــــالات والاســـــناد المخـــصومة**: ارتفـــع الوســـط المـــرجح لأســـعار الفائـــدة علـــى الكمبيـالات والاسـناد المخـصومة في نهاية شهر أيار 2010 بمقدار 18 نقطـة أسـاس عـن مـستواه المسجل في نهاية الـشهر الـسابق ليبلغ 9.43٪، ليـسجل ارتفاعـاً بحـوالي 26 نقـاط أسـاس عـن مـستواه المـسجل في نهايـة عـام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام		أيار		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
2009		2009	2010	
	الـودائـع			
0.67	تحت الطلب	0.78	0.45	-22
0.84	توفير	0.87	0.74	-10
4.23	لأجل	5.20	3.33	-90
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.07	9.43	26
9.07	قروض وسلف	9.22	8.92	-15
9.03	جاري مدين	9.65	9.34	31
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.42	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيار 2010 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.92٪، ليسجل بذلك انخفاضاً مقداره 15 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر أيار 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

❐ التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

◆ بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 13,650.3 مليون دينار، بارتفاع مقداره 333.1 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 2.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد جاء الارتفاع في التسهيلات الائتمانية، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 501.1 مليون دينار (19.4٪)، وارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 67.1 مليون دينار (4.1٪) من جهة، وانخفاض التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 277.9 مليون دينار (8.2٪) من جهة أخرى، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 20,916.9 مليون دينار، بارتفاع بلغ 618.5 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,134.3 مليون دينار (6.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 نتيجة لارتفاع ودائع كافة القطاعات، حيث ارتفع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 388.1 مليون دينار (2.4٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 128.0 مليون دينار (5.7٪)، كما ارتفعت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 95.0 مليون دينار (5.8٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 7.4 مليون دينار (5.0٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الثلث الأول من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار بمقدار 310.3 مليون دينار (2.0٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 308.2 مليون دينار (7.0٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر أيار 2010 بمقدار 544.9 مليون دينار (48.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 586.3 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 97.0 مليون دينار (8.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 3,731.6 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,332.6 مليون دينار (26.3٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيار 2010 بواقع 654.5 مليون سهم (50.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 633.6 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 185.7 مليون سهم (25.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 3,756.3 مليون سهم بالمقارنة مع 2,836.5 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيار 2010 انخفاضاً قدره 173.8 نقطة (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,401.6 نقطة،

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		أيار 2009	2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,864.6**	**2,401.6**
3,026.8	القطاع المالي	3,619.3	2,947.0
2,738.8	قطاع الصناعة	3,117.8	2,531.5
2,107.9	قطاع الخدمات	2,032.9	1,969.1

المصدر: بورصة عمان.

بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 128.1 نقطة (4.7٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 131.9 نقطة (5.2٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل ارتفاع قدره 106.9 نقطة (3.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم لكل من قطاع الصناعة بمقدار 207.3 نقطة (7.6٪) وقطاع الخدمات بمقدار 138.8 نقطة (6.6٪) والقطاع المالي بمقدار 79.8 نقطة (2.6٪) وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

- **القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:**

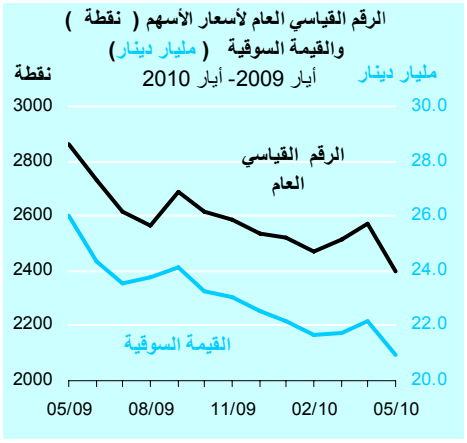

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار 2010 ما مقداره 20.9 مليار دينار، بانخفاض قدره 1.3 مليار دينار (5.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 2.7 مليار دينار (11.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 1.6 مليار دينار (7.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع قارب 0.6 مليار دينار (2.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

• صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيار 2010 تدفقاً سالباً بلغ 1.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 40.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيار 2010 ما قيمته 104.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 105.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 7.7 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 61.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		أيار	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	1,108.1	586.2
38.8	معدل التداول اليومي	55.4	27.9
22,526.9	القيمة السوقية	26,016.4	20,921.7
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	549.7	633.6
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	40.3	(1.6)
2,135.5	مشتريات	295.7	104.2
2,139.3	مبيعات	255.4	105.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الأول من عام 2010 نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ بأسعار السوق و3.5٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ و3.2٪ لكل منهما على الترتيب خلال عام 2009 بأكمله.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.9٪ في المتوسط مقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 1.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وذلك بعد الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪.
- ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2010 تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على الطلب المحلي والخارجي، حيث **سجل الناتج**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2008- 2010

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	8.6	9.2	4.9	**7.6**
GDP بالأسعار الجارية	23.9	27.7	35.3	24.1	**27.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.6	1.9	1.9	2.0	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	15.3	11.4	6.8	10.0	**10.6**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0				
GDP بالأسعار الجارية	6.2				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

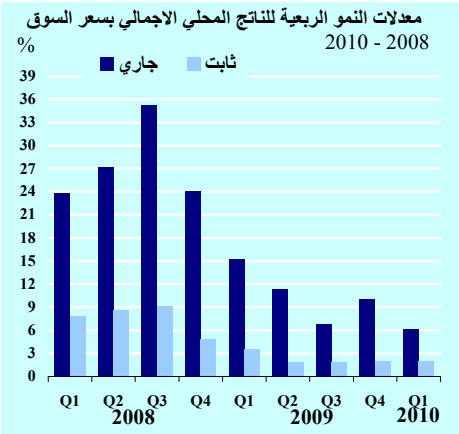

المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2010 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.6٪ خلال الربع الأول من عام 2009. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 7.4٪ خلال الربع الأول من عام 2010، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.5٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 4.1٪ خلال الربع الأول من عام 2009. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 6.2٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 15.3٪ خلال الربع الأول من عام 2009، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 4.1٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 11.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009.

وقد تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2010 بالتباطؤ الواضح في معدل نمو القطاعات السلعية، والتي نمت مجتمعة بنسبة 0.6٪ مقابل 5.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، كما تأثرت هذه الوتيرة بمستجدات المالية العامة وتحديداً تداعيات تراجع صافي الضرائب على المنتجات على وتيرة النمو الاقتصادي بأسعار السوق.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد أظهرت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2010 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع "النقل والتخزين والاتصالات"** والذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 7.8٪ مقابل نمو نسبته 3.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجل قطاع **"خدمات المال والتأمين والعقارات"**

نمواً ملموساً بلغت نسبته 5.0٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال الربع الأول من عام 2009. أما قطاع الزراعة، فقد ارتفع معدل نموه خلال الربع الأول من عام 2010 ليصل إلى 6.6٪ مقابل 6.2٪ خلال الربع الأول من عام 2009.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي أهمها قطاع "**منتجو الخدمات الحكومية**" الذي نما بمعدل 2.4٪ و"**تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق**" (4.4٪) و"**الصناعات التحويلية**" (1.1٪)، وذلك بالمقارنة مع نمو نسبته 9.6٪ و 8.8٪ و 1.2٪ خلال الربع الأول من عام 2009 على الترتيب.

أما **قطاعا الإنشاءات و "الكهرباء والمياه" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 2.4٪ و 5.8٪ تباعاً مقابل نمو الأول بنسبة 34.0٪ وتراجع الثاني بنسبة 2.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2009 على الترتيب.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 0.2 نقطة مئوية و 3.3 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 1.8 نقطة مئوية و 2.3 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2009 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 1.1- نقطة مئوية مقابل 0.1 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه العديد من المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع النقل (عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة) إلى جانب الرقم القياسي لإنتاج الصناعات الإستخراجية، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائها أبرزها الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية ومؤشرات نشاط قطاع الإنشاءات.

ويبين الجدولين التاليين حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات°

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– نيسان	
		2009	2010
-28.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-10.3	4.7
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-8.1	18.1
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-33.5	15.4
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – أيار**	
		2009	**2010**
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-16.8	16.7
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-19.1	31.4
0.5	عدد المغادرين	4.6	32.1
-17.8	إنتاج الفوسفات	-19.5	32.6
-8.5	إنتاج الأسمدة	-20.4	34.8

تراجع عدد من المؤشرات°

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – نيسان	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	35.1	-15.2
1.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-3.2	-4.1
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-13.3	-7.2
-1.7	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-4.4	-3.8
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – أيار**	
		2009	**2010**
-4.6	إنتاج الاسمنت	-2.1	-1.1
0.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	7.7	-7.9
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-11.6	-4.8
-44.0	إنتاج البوتاس	-3.7	-14.2

° : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 685.9 مليون دينار بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 436.1 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه خلال الفترة المقابلة من عام 2009 وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، استحوذ **قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 36.4٪ (249.4 مليون دينار) خلال الربع الأول من عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (32.4٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (23.5٪) والمستشفيات (4.1٪) والنقل (2.3٪)، وأخيراً الزراعة (1.3٪).
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت لتصل إلى 160.1 مليون دينار (مشكلّة 23.3٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الربع الأول من عام 2010 مقابل 80.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجلت الاستثمارات المحلية انتعاشاً كبيراً لتصل إلى 525.8 مليون دينار مقابل 169.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 76.7٪ من المجموع).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وذلك في اعقاب الإنكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪. وبشكل أكثر تفصيلاً، **بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.9٪** وذلك مقابل 1.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. هذا وقد تأثرت الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال الشهور الخمسة الأولى من هذا العام بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور الخمسة الاولى للأعوام (2002-2010)، %

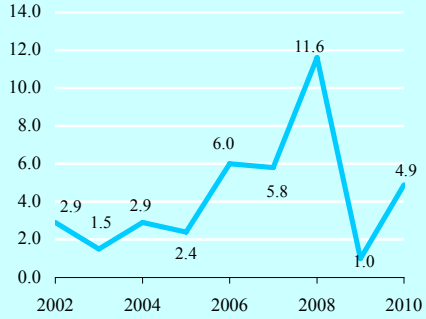

معدل التضخم الشهري

(أيار 2009- أيار 2010)، %

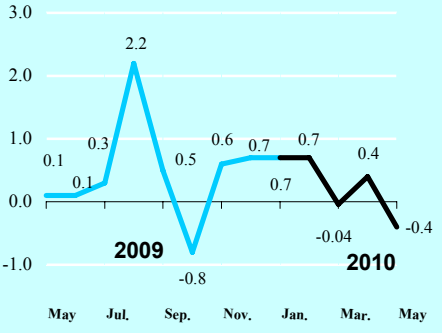

وفي المقابل، تراجعت **أسعار المستهلك خلال شهر أيار من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة طفيفة بلغت 0.4٪**. وقد جاء هذا التراجع، بشكل أساس، محصلة لإنخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية، وخصوصاً بندي الخضروات و"اللحوم والدواجن"، من ناحية، وارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها النقل و "الوقود والإنارة" من ناحية أخرى.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 1.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً "اللحوم والدواجن" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.3٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 19.8٪، و"التبغ والسجائر" بما نسبته 9.2٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها "الفواكه" الذي تراجعت أسعاره بنسبة 2.6٪، و"الزيوت والدهون" بنسبة 3.0٪.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة محدودة بلغت 0.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 7.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 0.7٪ و1.8٪ على الترتيب خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة مع 6.2٪ و10.6٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.2٪ بالمقارنة مع تراجع محدود نسبته 0.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 9.3٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.3٪ لبند التجهيزات المنزلية و 5.6٪ لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14.3٪) قد ارتفعت أسعاره بنسبة 2.4٪ خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.8٪ مقابل تراجع نسبته 4.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد البحث.** ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 16.1٪ مقابل تراجع واضح نسبته 14.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً بند "التعليم" بنسبة 6.5٪ و"العناية الشخصية" بنسبة 5.6٪.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الثلث الأول من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 30.4 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 325.8 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 103.6 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 134.0 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 77.0 مليون دينار ليبلغ 7,163.0 مليون دينار (40.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 109.0 مليون دينار ليبلغ 5,900.0 مليون دينار (33.5٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 46.8 مليون دينار ليبلغ 3,822.2 مليون دينار (21.7٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 :-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر نيسان 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 85.4 مليون دينار أو ما نسبته 27.4٪ لتصل إلى 397.6 مليون دينار. كما شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً خلال الثلث الأول من عام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 106.9 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ لتصل إلى 1,663.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة كل من المساعدات الخارجية والإيرادات المحلية بمقدار 59.3 مليون دينار و 47.6 مليون دينار على التوالي.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر نيسان والثلث الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	نيسان		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – نيسان		معدل النمو (٪)
	2009	2010		2009	2010	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**312.2**	**397.6**	**27.4**	**1,556.5**	**1,663.4**	**6.9**
الإيرادات المحلية، منها	312.2	362.2	16.0	1,512.2	1,559.8	3.1
الإيرادات الضريبية، منها	229.7	229.2	-0.2	1,171.1	1,117.3	-4.6
ضريبة المبيعات	134.5	155.7	15.8	501.6	577.5	15.1
الإيرادات الأخرى، منها	80.6	131.3	62.9	334.5	436.1	30.4
رسوم تسجيل الأراضي	13.8	11.9	-13.8	48.7	45.7	-6.2
المساعدات الخارجية	0.0	35.4	-	44.3	103.6	133.9
إجمالي الإنفاق	**487.4**	**446.1**	**-8.5**	**1,882.3**	**1,693.8**	**-10.0**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-175.2**	**-48.5**		**-325.8**	**-30.4**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 47.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 1,559.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 101.6 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 53.8 مليون دينار و 0.2 مليون دينار على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

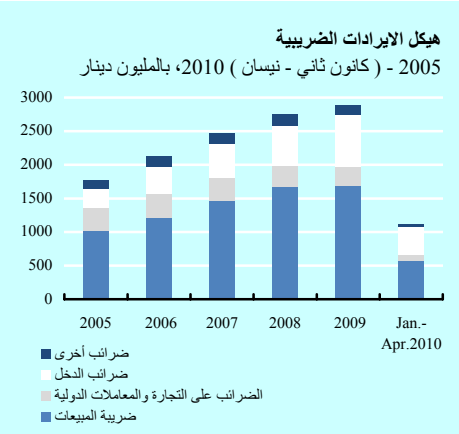

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 53.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 1,117.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.6٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 21.6٪ لتصل إلى 422.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 121.3 مليون دينار من ناحية، وارتفاع محدود في حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 5.1 مليون دينار، من ناحية أخرى. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 83.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 353.9 مليون دينار (منها 159.8 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على أربحية الشركات في العام ذاته.**

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 75.9 مليون دينار أو ما نسبته 15.1٪ لتبلغ 577.5 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 40.1 مليون دينار وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 27.6 مليون دينار. كما شهدت حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع

التجاري ارتفاعاً مقداره 6.9 مليون دينار. وكذلك شهدت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ارتفاعاً طفيفاً مقداره 1.3 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الثلث الأول من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 29.6٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة. ومن الجدير بالذكر أنّ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009 قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع هذا العام والذي يرتكز على مبدأ توحيد الاجراءات الضريبية المتعلقة بضريبة المبيعات وإلغاء التشتت وعدم الوضوح في بعض القوانين وتوحيدها في اطار تشريعي ضريبي متكامل.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 6.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتصل إلى 84.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 3.6 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.5 مليون دينار لتصل إلى 83.4 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 101.6 مليون دينار أو ما نسبته 30.4٪ لتصل إلى 436.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 106.8 مليون دينار (منها 99.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة) لتبلغ 114.1 مليون دينار، وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 9.3 مليون دينار لتبلغ 203.0 مليون دينار. وفي المقابل شهد بند الايرادات المختلفة انخفاضاً مقداره 14.5 مليون دينار ليبلغ 119.0 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 0.2 مليون دينار لتبلغ 6.4 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 59.3 مليون دينار لتبلغ 103.6 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

انخفضت النفقات العامة في شهر نيسان 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 41.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.5٪ لتصل إلى 446.1 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الثلث الأول من عام 2010 انخفاضاً ملموساً مقداره 188.5 مليون دينار ونسبته 10.0٪ لتبلغ 1,693.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 50.0٪ من جهة، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 1.2٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

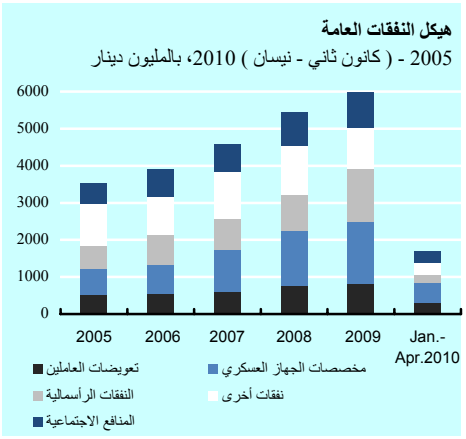

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثلث الأول من عام 2010 بمقدار 17.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.2٪ لتصل إلى 1,488.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 16.9 مليون دينار لتبلغ 289.2 مليون دينار، وكذلك ارتفعت كل من مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 8.6 مليون دينار لتبلغ 561.6 مليون دينار، كما شهد بند فوائد الدّين بشقيه

الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 0.1 مليون دينار. أما بند دعم السلع (المواد الغذائية والنفط) فقد عاود ارتفاعه ليسجل 58.4 مليون دينار خلال الثلث الأول من هذا العام بالمقارنة مع 2.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي. وفي المقابل، تراجعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 39.5 مليون دينار لتصل إلى 298.2 مليون دينار، علماً بأن قانون الموازنة العامة للعام الحالي (متضمناً الملحق) يخلو من أية مخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي. كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 43.4 مليون دينار ليبلغ 78.3 مليون دينار، ويعزى هذا الانخفاض إلى قرار مجلس الوزراء الذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪.

النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الثلث الأول من عام 2010 انخفاضاً جوهرياً بمقدار 205.5 مليون دينار، أو ما نسبته 50.0٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 205.2 مليون دينار، وبنسبة انجاز تبلغ 21.3٪ فقط من المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة وملحقها.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 30.4 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 325.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2010 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 80.1 مليون دينار** مقابل عجز أولي مقداره 215.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

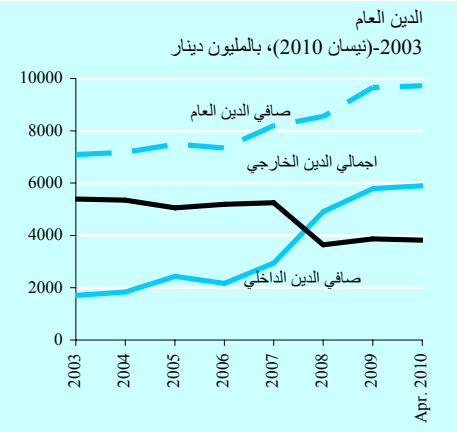

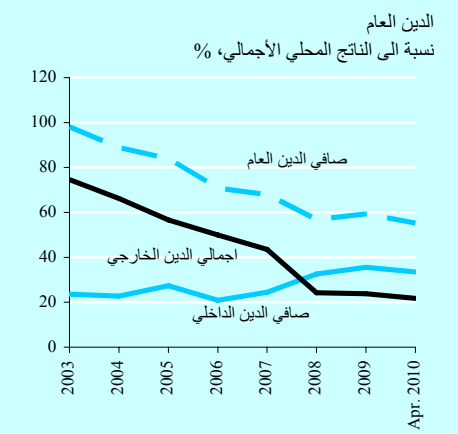

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 77.0 مليون دينار ليبلغ 7,163.0 مليون دينار (40.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 91.0 مليون دينار من جهة وانخفاض رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 14.0 مليون دينار من جهة أخرى. ويعزى تراجع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة إلى انخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 952.0 مليون دينار في نهاية شهر نيسان 2010 من ناحية، وإلى حدوث ارتفاع طفيف في رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 26.0 مليون دينار ليصل إلى 5,779.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى

- الجهاز المصرفي) **في نهاية نيسان 2010 ارتفاعا** مقداره 109.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 5,900.0 مليون دينار (33.5٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 77.0 مليون دينار من جهة، وهبوط قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 30.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية نيسان 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 46.8 مليون دينار ليبلغ 3,822.2 مليون دينار (21.7٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 34.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 10.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 25.0٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.1٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية نيسان 2010 بمقدار 62.2 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 9,722.2 مليون دينار (55.2٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (54.2٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً مقداره نقطة مئوية واحدة. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الثلث الأول من عام 2010 ما مقداره 127.4 مليون دينار (منها 26.6 مليون دينار فوائد) مقابل 119.7 مليون دينار (منها 31.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ **خفض أسعار جميع المشتقات النفطية في 18 حزيران 2010، مع استمرار تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-**

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		أيار	حزيران	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	385	345.3	-10.3
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	385	350	-9.1
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	471	426	-9.6
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	476	431	-9.5
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	491	446	-9.2
الإسفلت	دينار/طن	413.4	371.4	-10.2
البنزين الخالي من الرصاص 90*	فلس/لتر	575	540	-6.1
البنزين الخالي من الرصاص 95*	فلس/لتر	690	655	-5.1
السولار	فلس/لتر	505	455	-9.9
الكاز	فلس/لتر	505	455	-9.9
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

*: الأسعار شاملة للزيادة في معدل الضريبة المفروضة على البنزين

♦ **الإجراءات المالية المتخذة في مجال الضرائب والرسوم:**

- تعديل ضريبة المبيعات الخاصة على البنزين اوكتان 90 من 6.0٪ إلى 18.0٪ (18 حزيران 2010).
- تعديل ضريبة المبيعات الخاصة على البنزين اوكتان 95 من 6.0٪ إلى 24.0٪ (18 حزيران 2010).
- زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على التمباك من (3000) فلس/ كغم إلى (3300) فلس/ كغم (16 حزيران 2010).

- زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على السجائر بمعدل (50) فلس لكل علبة (20 سيجارة) (16 حزيران 2010).
- زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على السيجار من 12.0٪ إلى 15.0٪ (16 حزيران 2010).
- زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على الجعة (البيرة) من (1250) فلس/ لتر إلى (1400) فلس/ لتر (16 حزيران 2010).
- زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على المشروبات الكحولية من (2250) فلس/ لتر إلى (2500) فلس/ لتر (16 حزيران 2010).
- تعديل ضريبة المبيعات الخاصة على الهواتف المتنقلة والراديو المتنقل من 8.0٪ إلى 12.0٪ (الأول من آب 2010).
- تخفيض وتوحيد ضريبة المبيعات على خدمات الانترنت إلى 8.0٪ بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو الجهة المستفيدة (الأول من آب 2010).
- إلغاء إعفاء مادة البن من الضريبة العامة على المبيعات والبالغة 16.0٪ وإعادة إخضاعها إلى الرسوم الجمركية والبالغة 20.0٪ من القيمة الجمركية.

♦ **في إطار تحفيز القطاعات الواعدة وذات الترابطات الملموسة، قامت الحكومة بمنح قطاع العقار مجموعة من الإعفاءات والمزايا وفق الأسس التالية:**

أولاً: إعفاءات الشقق

- زيادة مساحة الشقة السكنية المعفاة من الرسوم إلى 150 متراً مربعاً غير شاملة للخدمات بدلاً من 120 متراً مربعاً.
- إذا زادت مساحة الشقة أو المسكن المنفرد عن 150 متراً مربعاً تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 300 متراً مربعاً إلى رسوم تسجيل مخفضة.
- إذا زادت مساحة الشقة أو المسكن المنفرد عن 300 متراً مربعاً، فإن كامل مساحة الشقة تخضع إلى رسوم تسجيل مخفضة.
- يطبّق الإعفاء المذكور من رسوم التسجيل وتوابعها على كافة الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائيا من شقق ومساكن منفردة وبغض النظر عن صفة البائع (شركة أم فرد).

ثانياً: إعفاءات الأراضي

- تخفيض رسم البيع إلى 50.0٪ عن النسبة الواردة في بند (1/أ،ب) من الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي وذلك للأراضي الخلاء والمزروعة فقط.
- تخفيض رسم البيع المنصوص عليه بالبند (1/ج) من الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي إلى 2.75٪ بدلاً من 5.0٪ وذلك للأراضي الخلاء والمزروعة فقط.
- تخفيض الرسوم الإضافية للجامعات بنسبة 50.0٪ من النسبة المنصوص عليها في أحكام المادة (4) من قانون الرسوم الإضافية للجامعات وذلك للأراضي الخلاء والمزروعة فقط.
- تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة 50.0٪ من النسبة الواردة في المادة (3) قانون ضريبة بيع العقار وذلك للأراضي الخلاء والمزروعة فقط.

ثالثا: يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ 2010/6/20 وينتهي العمل به في نهاية دوام يوم 2010/12/31.

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية قرض بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد العربي بقيمة 76.0 مليون دولار أمريكي وذلك في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي الأردني (حزيران 2010).

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية بقيمة 1.5 مليار ين ياباني (ما يعادل حوالي 16.7 مليون دولار أمريكي) مقدمة من اليابان وذلك لدعم الموازنة العامة (أيار 2010).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 15.0 مليون يورو وذلك لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والحرفية في قطاعي الزراعة والصناعة وتطوير إمكاناتها التصديرية (أيار 2010).

- التوقيع على اتفاقيتي مِنَح من الاتحاد الأوروبي بقيمة 13.0 مليون يورو، حيث ستخصص المنحة الأولى والتي تبلغ قيمتها 10.0 مليون يورو لمشروع الدعم المؤسسي في مجال طاقة الرياح وتفعيل استخدام الطاقة الشمسية المركزة، أما المنحة الثانية والتي تبلغ قيمتها 3.0 مليون يورو فستخصص لدعم بناء القدرات التنموية للبلديات الأردنية (أيار 2010).

- في إطار برنامج التعاون الاقتصادي والمالي بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تم التوقيع على مذكرة تفاهم **حول برنامج المساعدات الأوروبية للأعوام (2011 – 2013)** والتي يقدم الاتحاد الأوروبي بموجبها منحاً للأردن بقيمة 233.0 مليون يورو (60.0٪ منها موجهة نحو دعم الموازنة العامة) (حزيران 2010).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) بقيمة 20.0 مليون دولار كندي (أو ما يعادل 13.5 مليون دينار) وذلك لدعم المرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم من أجل الاقتصاد المعرفي ERfKE II (أيار 2010).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2010 بنسبة 8.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 431.4 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.9٪ لتبلغ 1,614.7 مليون دينار.

- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر نيسان من عام 2010 بنسبة 18.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 910.7 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 9.4٪ لتبلغ 3,302.3 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر نيسان من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 28.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 479.3 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 16.4٪ ليبلغ 1,687.6 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر أيار من عام 2010 بنسبة 24.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 187.6 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 29.3٪ لتبلغ 77.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 30.2٪ لتبلغ 887.8 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 37.1٪ لتبلغ 348.8 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر أيار من عام 2010 بنسبة 2.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 210.5 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.3٪ ليبلغ 1,008.2 مليون دينار.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من عام 2010 عجزاً مقداره 85.9 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 85.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.

- شهد الربع الأول من عام 2010 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 264.9 مليون دينار مقارنة مع 186.7 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 170.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 283.3 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الثلث الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 453.3 مليون دينار ليبلغ 4,666.3 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	الثلث الأول			
	2009		2010	
	القيمة	معدل التغير (٪) 2009/2008	القيمة	معدل التغير (٪) 2010/2009
التجارة الخارجية	4,213.0	-16.8	4,666.3	10.8
الصادرات الكلية	1,568.6	-2.5	1,614.7	2.9
الصادرات الوطنية	1,194.0	-2.3	1,364.0	14.2
المعاد تصديره	374.6	-3.1	250.7	-33.1
المستوردات	3,019.0	-21.4	3,302.3	9.4
الميزان التجاري	-1,450.4	-35.0	-1,687.6	16.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الثلث الأول للأعوام 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
العراق	236.2	229.8	-2.7
الولايات المتحدة الأميركية	190.2	193.4	1.7
الهند	151.9	135.5	-10.8
السعودية	104.5	130.8	25.2
سوريا	66.8	87.6	31.1
الإمارات	31.0	51.6	66.5
لبنان	43.0	44.4	3.3
في مجال المستوردات			
السعودية	480.4	629.0	30.9
الصين	318.0	329.8	3.7
المانيا	223.7	205.0	-8.4
الولايات المتحدة الأميركية	203.2	185.2	-8.9
مصر	190.7	169.0	-11.4
اليابان	96.4	147.2	52.7
كوريا الجنوبية	114.4	136.3	19.1
ايطاليا	100.2	113.4	13.2
الإمارات	64.6	108.3	67.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلث الأول من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 2.9٪ لتصل إلى 1614.7 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 2.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 170.0 مليون دينار أو ما نسبته 14.2٪ لتصل إلى 1,364.0 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 123.9 مليون دينار أو ما نسبته 33.1٪ لتصل إلى 250.7 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 5.2 مليون دينار (2.9٪) لتصل إلى 186.8 مليون دينار، حيث استحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 93.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 22.9٪ أو ما مقداره 32.2 مليون دينار لتصل إلى 173.1 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 71.9٪ من صادرات المملكة من الخضروات.
- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 25.2 مليون دينار (26.0٪) لتصل إلى 122.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكمية المصدرة بنسبة 126.6٪، وانخفاض أسعار البوتاس بنسبة 44.4٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند وماليزيا واندونيسيا ما نسبته 56.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

أبرز الصادرات الوطنيـة السلعية خـلال الثلث الأول من عامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,194.0**	**1,364.0**	**14.2**
الملابس	**181.6**	**186.8**	**2.9**
الولايات المتحدة الأميركية	168.2	173.7	3.3
الخضروات	**140.9**	**173.1**	**22.9**
سوريا	43.7	57.7	32.0
العراق	46.7	55.7	19.3
الإمارات	8.0	11.1	38.8
البوتاس	**97.1**	**122.3**	**26.0**
الهند	65.1	34.1	-47.6
ماليزيا	7.4	20.1	171.6
أندونيسيا	0.0	14.8	-
منتجات دوائية وصيدلية	**97.5**	**110.8**	**13.6**
السعودية	31.6	28.6	-9.5
الجزائر	12.2	14.5	18.9
السودان	7.3	11.2	53.4
لبنان	7.6	9.2	21.1
الأسمدة	**87.6**	**93.1**	**6.3**
الهند	35.7	38.8	8.7
أثيوبيا	0.0	19.0	-
اليابان	41.4	17.1	-58.7
الآلات ومعدات النقل	**63.3**	**85.4**	**34.9**
السعودية	17.5	30.8	76.0
العراق	20.9	22.1	5.7
قطر	1.6	4.7	193.8
الفوسفات	**120.6**	**81.3**	**-32.6**
الهند	44.6	56.7	27.1
أندونيسيا	37.6	17.0	-54.8
هولندا	0.0	4.4	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 13.3 مليون دينار (13.6٪) لتصل إلى 110.8 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 57.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

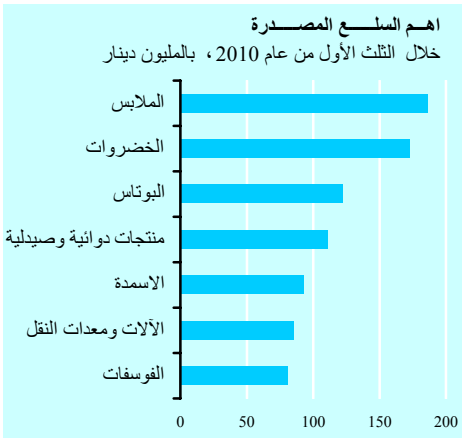

- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 5.5 مليون دينار (6.3٪) لتصل إلى 93.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 39.7٪ ولتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 23.9٪. وقد استأثرت الهند وأثيوبيا واليابان على ما نسبته 80.5٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

- ارتفاع الصادرات من **الآلات ومعدات النقل** بمقدار 22.1 مليون دينار (34.9٪) لتصل إلى 85.4 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وقطر ما نسبته 67.4٪ من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

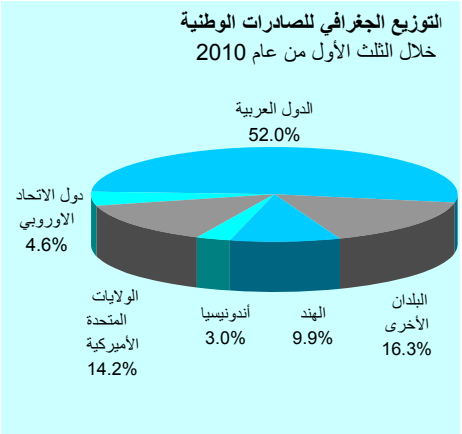

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 39.3 مليون دينار (32.6٪) لتصل إلى 81.3 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 49.1٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 32.5٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وهولندا السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 96.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة و"الآت ومعدات النقل" والفوسفات خلال الثلث الأول من عام 2010 على ما نسبته 62.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 66.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية وسوريا والإمارات ولبنان خلال الثلث الأول من عام 2010 على ما نسبته 64.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 69.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثلث الأول من عام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 283.3 مليون دينار (9.4٪) لتبلغ 3,302.3 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 21.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

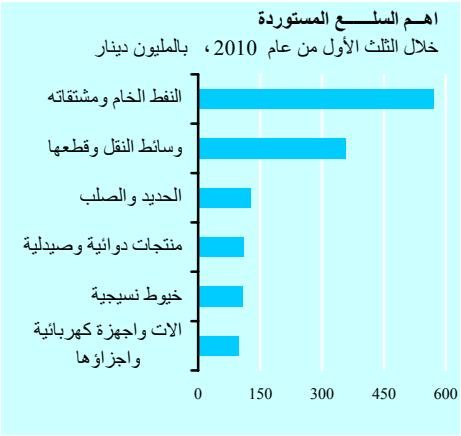

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 163.1 مليون دينار (60.8٪) لتصل إلى 431.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 60.4٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 0.2٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع المستوردات من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 17.7 مليون دينار (5.2٪) لتصل إلى 357.2 مليون دينار. وتعتبر كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 69.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 75.9 مليون دينار (120.3٪) لتصل إلى 139.0 مليون دينار، وتعتبر أسواق كل من الامارات والسعودية وسنغافورة المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 7.8 مليون دينار (5.8٪) لتصل إلى 126.8 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا وتركيا المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.
- ارتفاع مستوردات المملكة من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 14.0 مليون دينار (14.7٪) لتصل إلى 109.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا واليابان على ما نسبته 44.0٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.
- انخفاض مستوردات المملكة من **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** بمقدار 8.1 مليون دينار (7.0٪) لتصل إلى 108.3 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.
- تراجع مستوردات المملكة من **آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها** بمقدار 22.1 مليون دينار (18.2٪) لتصل إلى 99.6 مليون دينار. وقد تم تغطية 44.0٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق الصين وكرواتيا وكوريا الجنوبية وألمانيا.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلث الأول من عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**3,019.0**	**3,302.3**	**9.4**
النفط الخام	**268.3**	**431.4**	**60.8**
السعودية	248.4	386.1	55.4
وسائط النقل وقطعها	**339.5**	**357.2**	**5.2**
اليابان	53.2	97.3	82.9
كوريا الجنوبية	65.7	80.4	22.4
ألمانيا	102.1	70.8	-30.7
مشتقات نفطية	**63.1**	**139.0**	**120.3**
الامارات العربية المتحدة	21.3	46.6	118.8
السعودية	15.3	37.5	145.1
سنغافورة	0.0	21.6	-
الحديد والصلب	**134.6**	**126.8**	**-5.8**
أوكرانيا	51.1	40.6	-20.6
روسيا	22.1	20.4	-7.7
تركيا	15.8	15.6	-1.3
منتجات دوائية وصيدلية	**95.5**	**109.5**	**14.7**
المملكة المتحدة	8.2	14.8	80.5
ألمانيا	12.0	12.7	5.8
سويسرا	9.8	11.8	20.4
اليابان	4.6	8.9	93.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**116.4**	**108.3**	**-7.0**
الصين	48.4	47.0	-2.9
تايوان	18.4	20.4	10.9
سوريا	6.4	6.6	3.1
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**121.7**	**99.6**	**-18.2**
الصين	17.0	14.0	-17.7
كرواتيا	0.0	10.7	-
كوريا الجنوبية	4.1	9.8	139.0
ألمانيا	9.7	9.3	-4.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

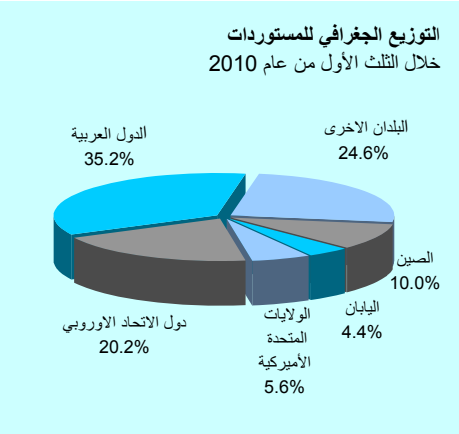

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و "المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" خلال الثلث الأول من عام 2010 على ما نسبته 41.5٪ من إجمالي المستوردات مقابل 37.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر واليابان خلال الثلث الأول من عام 2010 على ما نسبته 50.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلث الأول من عام 2010 انخفاضاً مقداره 123.9 مليون دينار او ما نسبته 33.1٪ لتبلغ 250.7 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع كل من "وسائط النقل وقطعها" و "منتجات الألبان والبيض" و "الزيوت والشحوم النباتية" و الذهب غير النقدي بمقدار 45.6 مليون دينار و 20.9 مليون دينار و 18.4 مليون دينار و 17.1 مليون دينار على التوالي.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثلث الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 237.2 مليون دينار أو ما نسبته 16.4٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2009 ليصل إلى 1,687.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيار من عام 2010 بنسبة 2.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 210.5 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.3٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 1,008.2 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 205.7 مليون دينار (30.2٪) لتصل إلى 887.8 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 21.2٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 ليصل إلى 2,7 مليون زائر مقارنة مع 2.3 مليون زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 94.4 مليون دينار (37.1٪) لتصل إلى 348.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد سياح الإنفاق بنسبة 58.0٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2010 لتصل إلى 1,3 مليون سائح مقارنة مع 839 ألف سائح لنفس الفترة من عام 2009.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2009 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 85.9 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 85.3 مليون دينار تم تسجيله خلال الربع الأول من عام 2009 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

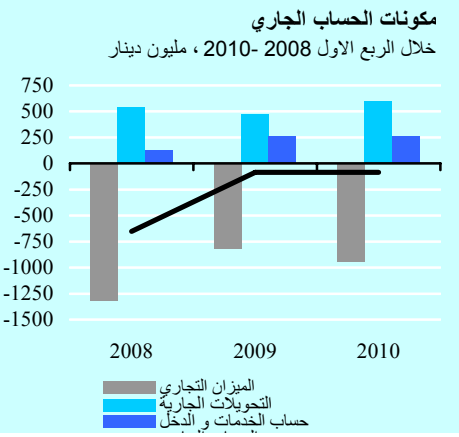

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 116.9 مليون دينار (14.2٪) ليصل إلى 942.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 825.2 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.
- تسجيل ميزان الخدمات وفراً بمقدار 114.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع وفر بلغ 55.4 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 289.5 مليون دينار و 47.1 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 198.4 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 24.0 مليون دينار.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 64.9 مليون دينار ليصل إلى 144.2 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 209.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي دخل الاستثمار بمقدار 47.7 مليون دينار وانخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 17.2 مليون دينار.
- ارتفاع صافي بند التحويلات الجارية بمقدار 122.4 مليون دينار ليصل إلى 597.8 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 55.9 مليون دينار ليسجل 141.4 مليون دينار بالمقارنة مع 85.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009، وارتفاع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 66.5 مليون دينار ليصل إلى 456.4 مليون دينار مقارنة مع 389.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 11.0 مليون دينار (2.6٪) ليصل إلى 441.5 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الربع الأول من عام 2010 صافي تدفق للخارج مقداره 53.5 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 66.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً لداخل المملكة مقداره 277.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010 مقابل 165.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2009.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 11.3 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 53.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2009.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 158.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 290.7 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2009.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2010 بمقدار 183.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 468.0 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2009.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 226.7 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 734.5 مليون دينار من جهة أخرى.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 185.2 مليون دينار ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.

- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.